African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 3, 2025
Page No: 401-416
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

الجفاف وتأثيراته على مدينة زليتن (1951 – 1969م)

د. إبراهيم حسين عبد الله علي*
قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

Drought and Its Effects on the City of Zliten (1951–1969)

Dr. Ibrahim Hussein Abdullah Ali*
Department of History, Faculty of Arts, Al-Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

*Corresponding author 77abrahem77abrahe77@gmail.com *المؤلف المراسل
Received: June 13, 2025 Accepted: July 28, 2025 Published: August 07, 2025

الملخص
يهدف البحث إلى التعرف على إحدى أبرز الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البشرية والحضارة على حد سواء، وهي كارثة الجفاف التي أصابت مديريات متصرفية زليتن بين الحين والآخر طوال العهد الملكي، وهي من أكثر الكوارث تأثيراً على الزراعة نظراً لاعتماد الزراعة بشكل كبير على تساقط الأمطار وخاصة الزراعة البعلية، ومن ثم ارتباط الحالة المعيشية بالزراعة في كافة نواحي المتصرفية بوصفها الحرفة الاساسية للسكان والمصدر الأساسي لتأمين قوتهم؛ لذا ما خلفته سنوات الجفاف على الحياة المعيشية كان ضرره كبيرا على سكان المدينة بشكل عام وعلى فقرائها بشكل خاص، ومحاولة معرفة دور الحكومة في تعاملها مع حجم كارثة الجفاف سواء في مجابهتها أو في محاولة التخفيف من نتائجها وآثارها على سكان المدينة.

الكلمات المفتاحية: الجفاف، مدينة زليتن، الحكومة، المحاصيل الزراعية.

Abstract
This study aims to explore one of the most prominent natural disasters faced by humanity and civilization alike: the drought that intermittently affected the districts of the Zliten Mutasarrifate throughout the monarchical era. Drought is considered one of the most impactful disasters on agriculture, due to the heavy reliance on rainfall—particularly for rainfed farming. Since living conditions were closely tied to agriculture in all parts of the Mutasarrifate, which was the primary occupation of the population and their main source of sustenance, the years of drought severely affected the livelihoods of the city's inhabitants in general, and the poor in particular. The study also seeks to understand the role of the government in responding to the magnitude of the drought disaster, whether through direct confrontation or by attempting to mitigate its consequences and effects on the city's residents.

Keywords: Drought, City of Zliten, Government, Agricultural Crops.

مقدمة:

لقي تاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمدينة زليتن في الآونة الأخيرة عناية متزايدة من الباحثين، وانصبت دراساتهم على جوانب متعددة، ولكن بالمقابل هناك قضايا لم تنل نصيباً من الاهتمام، ودون إعطاء معلومات مفصلة عنها، وبقيت محدودة التناول لدى الباحثين والمهتمين بتاريخ مدينة زليتن؛ لاسيما الجانب الاجتماعي، وما تعرض له الأهالي من نكبات وأزمات بفعل كارثة الجفاف الطبيعية، التي هددت سكان المدينة في العهد الملكي، وكادت تعصف بحياة الكثير منهم، وأثرت عليهم سلباً على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

ووفق هذه المعطيات جاءت هذه الدراسة سباقة، لتكشف عن العديد من المسائل التي لها صلة بكارثة الجفاف، مُركزةً على آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ودور الحكومة في التصدي لها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في كونه يتحدث عن ظهور كارثة طبيعية بالمدينة، أسهمت في تبدل المشهد الاقتصادي، وبالأخص واقع الزراعة البعلية بالمدينة، التي كانت أساس ونمو واستقرار سكانها، فقلبت الموازين، مما ترتب عنه نتائج وخيمة إبان ذلك العهد.

كما تبرز أهمية هذا البحث في كونه يرصد أهم المؤشرات والمتغيرات، التي حدثت خلال تلك السنوات بين متغيرين هما: (الرخاء والبلاء) وأهم السلبيات والإيجابيات، ويجمعها في صفحات؛ لتكون صورة واضحة وجلية بقدر الإمكان عن كارثة الجفاف وما ترتب عليها من آثار مدمرة على الإنسان والبيئة المحيطة به، مستأنسين بباقة من الوثائق ذات الصلة بفترة مدار البحث، وعلى رأسها الوثائق المحفوظة بأرشيف بلدية زليتن، والتي سدت ثغرة كبيرة في هذا البحث.

أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على تواريخ لسنين أصابتها الجفاف خلال العهد الملكي بمدينة زليتن، وكشف ما بها من ملابسات، وتناقضات من خلال ما وصلنا من أخبار، يرويها كبار السن بالمنطقة، أو ما كتبت في المصادر الأخرى، ومن ثم الإسهام في كتابة تاريخ ظاهرة الجفاف، التي اشتدت وطأتها في المدينة.
2. محاولة إزاحة الستار عن أحوال الحياة وصعوبتها، التي عاشها سكان زليتن بعد أن ذهب الرخاء وعم البلاء وحل الغلاء، ومعرفة الطرق التي تكيف بها السكان مع ظروف الجفاف من جهة، وتذكير الأجيال الحاضرة بما كان عليه حال بلادهم ومعاناة أجدادهم من جهة أخرى.
3. تكوين صورة شاملة عن الأساليب والإجراءات التي اتخذتها الحكومة؛ لتخفيف معاناة المزارعين ومربي المواشي بالمدينة الواقعين تحت وطأة كارثة الجفاف، ومعرفة سبل التعامل معها عند حدوثها في الحاضر والمستقبل.

إشكالية البحث:

يمكن تلخيص إشكالية البحث في عدد من التساؤلات التي كان من أبرزها:

ـــ كيف كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان مدينة زليتن خلال سنوات الجفاف؟ وما هي النتائج التي ترتبت على هذه الأوضاع؟

ـــ هل عرف إنتاج المحاصيل الزراعية استقراراً خلال سنوات الجفاف؟ أم أن الغلال كانت تختلف حسب الموسم الفلاحي الواقع تحت رحمة التقلبات المناخية؟

ـــ إلى أي مدى أثرت الجهود المبذولة من قبل الحكومة لمساعدة المتضررين من الجفاف؛ لتحسين أوضاعهم؟ وهل هناك قوانين وتشريعات أصدرتها الحكومة لمواجهة الجفاف؟ وهل كان لها أثراً إيجابياً في إيجاد حياة مستقرة في المدينة؟ أم أن الأمر غير ذلك؟

الإطار المكاني والزماني للبحث:

حدد البحث بإطار مكاني، لا يخرج عن نطاق حدود متصرفية زليتن الإدارية، كما حدد بإطار زماني، يتحدد بذكر عهد واحد فقط وهو العهد الملكي 1951 ـــ 1969م، على أمل أن يكمل باحثون آخرون ما قد فاتني من عهود لم أتناولها في هذه الدراسة.

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع، اعتمد الباحث على المنهج التاريخي، وذلك لسرد أهم الأحداث التاريخية، التي تعرضت لها مدينة زليتن خلال سنوات الجفاف، إلى جانب المنهج الموضوعي، الذي تتم فيه دراسة الظواهر ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها بشكل موضوعي وواقعي.

محتوى البحث:

تم تقسيم البحث على النحو الآتي:

أولاً/ الجفاف وأثره على الحياة الاقتصادية.

ثانياً/ الجفاف وأثره على الحياة الاجتماعية.

ثالثاً/ دور الحكومة في مكافحة الجفاف.

أولاً/ الجفاف وأثره على الحياة الاقتصادية:

تعد ظاهرة الجفاف التي تتعرض لها مناطق الولاية خلال فترات غير محددة من أخطر الكوارث الطبيعة المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها ولا بنهايتها؛ ولا يمكن تقدير حجم الأضرار التي تترتب عن حدوثها، كما أن آثارها التدميرية التي تسبب في هلاك الأشخاص والمواشي والمزروعات ليست فورية؛ بل تحدث بشكل بطيء، وبذلك تعد هذه الظاهرة تحدياً من تحديات الطبيعة، التي تواجه الإنسان في الماضي والحاضر بتأثيراتها الخطيرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المتعددة.

والتاريخ مليء بمثل تلك المصائب، التي حلت على الكثير من مدن الولاية؛ ولاسيما تناقص حاصلاتها، وارتفاع أسعارها، وهلاك فقرائها، وهجرة أغلب سكانها، وانعدام مظاهر البهجة والسرور فيها، واستبدلت بمظاهر الحزن والأسى، وقد أثر ذلك وانعكس بشكل سلبي على نفسية الأهالي ومعيشتهم الاقتصادية [1].

ولم تكن مدينة زليتن بأحسن حال من تلك المدن التي تعرضت لموجات الجفاف؛ فقد ذكرت لنا العديد من المصادر التاريخية بأنها كانت تتعرض هي الأخرى من حينٍ لآخر لتقلبات مناخية، ينتج عنها تذبذب ونقص معدلات الأمطار بأقل من المتوسط في السنة، أو انحباسها التام، وهو الأمر الذي أدى إلى نقص المياه، وحلول الجفاف بالمدينة لعدة مرات، إلا أن سنة 1953م كانت أشد السنوات جفافا؛ إذ أن السماء لم تمطر إطلاقاً، ولاسيما شهر مارس الذي يعتبر من أهم الأشهر للمحاصيل الزراعية البعلية باعتبارها في مرحلة انعقاد البذور، فالمطر خلاله يعني المحصول الجيد الوفير وانحباسها خلاله يعني جفاف السنابل قبل نضوجها، حيث لم يسجل في هذا الشهر أي معدل لهطول الأمطار، وهذا ما يؤكده التقرير الشهري لمتصرف زليتن المؤرخ في 1953/6/4م والذي جاء فيه: « نفيدكم أن في خلال شهر مارس 1953م لم ينزل أي

(1) عمران مختار القدار: الأوضاع الاجتماعية والصحية في مدينة زليتن، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم زليتن، 2007 ــ 2008 م، ص 29-30.

مطر.... والسلام»[1]، وازداد الوضع سوءاً في سنة 1954 م، حيث أن أغلب شهور هذه السنة لم يسجل فيها أي إحصاء للأمطار[2]، وبدأت كميات الحبوب البعلية وأهمها الشعير والقمح ـــ اللذان يعتمد عليهما الأهالي في غذائهم بشكل رئيسي ـــ التي ادخارها الأهالي منذ سنوات الخصب تنفد تدريجياً، بل شمل التناقص والاختفاء حتى الحبوب المروية التي كان يزرعها فلاحوا المدينة في بساتينهم المروية؛ لتعويض ما فاتهم من مواسم حرث، ولم يكن عامل الجفاف وحده هو من سبب في اختفائها خلال هذه السنة، وإنما اجتمع عامل آخر زاد من تناقص كمياتها، وهذا ما نراه واضحاً من خلال التقرير الشهري الذي بعثه ضابط الإحصاء الزراعي للمقاطعتين الشمالية والشرقية إلى رئيس قسم الإحصاء الزراعي بطرابلس بتاريخ 23 /9/ 1954م والذي جاء في نصه «وفي أثناء تجولاتي لاحظت تأخراً ملموساً في مزروعات البشنة والقصب بمنطقة سوق الخميس ومديرية سوق الجمعة (بزليتن) مما أدى إلى إصابتهما بحشرة تسمى (الذبانة) وقد كادت أن تقضي عليهما بالمرة»[3].

واستمر الوضع من سيء إلى أسوأ في سنة 1955م، وذلك بسبب انقطاع المطر في أواسط الموسم الزراعي باستثناء بعض التهاطلات الضعيفة جداً في بعض أيام ذلك الموسم، وليس أدل على ذلك من التقرير الموجه من المتصرف إلى المقاطعة بتاريخ 1 / 4 / 1955م والذي جاء فيه «نفيدكم بأن هطول الأمطار بمدينة زليتن خلال شهر مارس 1955 كان كما يلي: في يوم 16 /3/ 1955م بلغت 100 ملم، وشكراً»[4]، ويتبين من خلال السنوات المذكورة أن الجفاف تواصل بصورة مستمرة تقريباً زهاء ثلاث سنوات، حيث امتدت من سنة 1953م إلى سنة 1955م. ولعل هذه السنوات هي أخطر موجات الجفاف، التي ضربت مدينة زليتن، وتضرر سكانها أشد الضرر حتى إنهم أطلقوا على سنة منها اسم (عام الشر الثاني)، وهي تسميات شاعت بين أهالي المنطقة طوال تلك الفترة وبعدها[5].

ولم يكن الجفاف يختفي، حتى يعود للظهور في المدينة مجدداً، فقد عاد مرة أخرى سنة 1958م، حيث انخفضت معدلات كميات الأمطار إلى أقل من المتوسط، حيث سجل المعدل الفصلي لشتاء 1958م وهو ذروة الأمطار حوالي 67 ملم فقط[6]، في حين كان المعدل الفصلي لشتاء سنة 1957م حوالي 247 ملم، والأمر نفسه في سنة 1959م، حيث انخفض معدل السقوط في فصل الشتاء، ولم ينتظم سقوطها خلال أشهر هذه السنة، كما انعدم سقوطها في بعض الشهور، لاسيما في شهر مارس الذي لم تهطل فيه أي كمية من المطر تستحق الذكر[7].

---

(1) أرشيف بلدية زليتن: ملف الأرصاد الجوية، ملف رقم 25/ أ/ 1، وثيقة رقم 2، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، بخصوص معدلات سقوط الأمطار، بتاريخ 4/6/ 1953م .

(2) المصدر نفسه، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة بخصوص معدلات سقوط الأمطار بتاريخ 1952 ـــ 1968م.

(3) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس: شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملف نظارة الزراعة/فرع الإحصاء بالخمس، ملف رقم 45 ملف 17/م، وثيقة غير مصنفة، التقرير الشهري لضابط الإحصاء الزراعي للمقاطعتين الشمالية والشرقية المرسل إلى رئيس قسم الإحصاء الزراعي بطرابلس بخصوص الحالة الزراعية بالمنطقة بتاريخ 23 /9/ 1954 م.

(4) أرشيف بلدية زلتين: ملف الأرصاد الجوية، ملف رقم 25/ أ/1، وثيقة رقم 28، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية بخصوص معدلات سقوط الأمطار، بتاريخ 1 /4/ 1955م .

(5) مقابلة شفوية أجراها الباحث مع الشيخ امحمد عبد السلام الوسيع وهو من مواليد 1929م وأجريت المقابلة معه في منزله بمحلة أبو جريدة يوم 17 / 6 / 2023م .

(6) أرشيف بلدية زليتن: ملف الأرصاد الجوية، ملف رقم 25/ أ /1، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة، بخصوص معدلات سقوط الأمطار بتاريخ 1952 - 1968م .

(7) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية: شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملف نظارة الزراعة، ملف رقم 7 / ز /3/ م، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من ضابط الإحصاء الزراعي بالمقاطعتين إلى رئيس قسم الإحصاء الزراعي بطرابلس، بخصوص الحالة الزراعية بالمنطقة، بتاريخ 25 /3/ 1959م.

وكذلك اجتاح الجفاف المدينة سنة 1963م، حيث كانت معدلات الأمطار الساقطة لفصل الشتاء منخفضة جداً، حيث بلغت 13 ملم فقط، وهو أدنى معدل يسجل خلال فترة الدراسة [1].

وهكذا استمر توالي سنوات الجفاف تتخللها بعض السنوات الممطرة وإلى غاية سنة 1968م، حيث سجل المعدل الفصلي لشتاء هذه السنة 30.5 ملم فقط، ثم انقطعت الأمطار نهائياً في فصل الربيع، أي في أواخر الموسم الزراعي للسنة نفسها وبداية الموسم الزراعي للسنة الموالية، والذي أسهم في فقر المراعي ببلدية زليتن خلال سنة 1969 [2].

وقد نتج عن جفاف جميع السنوات ــ التي تم ذكرها ــ آثاراً بالغة في تراجع النمو الاقتصادي لمدينة زليتن، وكانت عواقبها وخيمة على أوضاع الناس، وخاصة في السنوات التي تكرر فيها تعاقب الجفاف لسنتين أو ثلاث، ولم يكن متفرقاً على سنين، فقد تسبب في انعدام الفلاحة ونقص الحبوب، وإتلاف ثمار الأشجار، ونفوق أعداد كبيرة من الحيوانات، وارتفاع الأسعار، وتناقص مياه الشرب.

وبالنسبة لانعدام الفلاحة وتناقص كميات محاصيل الحبوب، تشير المصادر التاريخية إلى أنه في سنة 1953م انخفض إنتاج محصولي الشعير والقمح عن معدلات إنتاج السنة السابقة لها، حيث بلغ إنتاج محصول الشعير حوالي 17951 مرطة فقط في حين بلغ محصول سنة 1952م حوالي 774346 مرطة[3]، وكذلك الأمر بالنسبة لمحصول القمح الذي بلغ حوالي 7375 مرطة فقط في حين بلغ إنتاجه في سنة 1952م حوالي 41144 مرطة[4]، ولم يختلف الأمر كثيراً خلال سنتي 1954 ــ 1955م، فقد تُركت الأراضي الزراعية بوراً لتخوف الفلاحين من عدم الحصول على مردود مزروعاتهم، وإن كان القليل منهم قد قام بحرث أرضه خلال السنتين المذكورتين فإنها قد يبست الزروع في أراضيها، ولم يحصدوا شيئاً من تلك المحاصيل، وهذا ما نراه واضحاً من خلال الرسالة التي بعث بها أهالي الفواتير إلى كبير المتصرفين بمصراتة حيث وصفوا فيها سوء أحوال الفلاحة بقولهم « إن سكان هذه المديرية يا حضرة رئيس المنطقة، كانوا يعتمدون في حالتهم المعيشية وأحوالهم الاقتصادية على الفلاحة والزراعة، وما إن توالت على البلاد سنوات الجفاف المتتالية من سنة 1953م حتى أصبح حال سكان هذه الناحية سيئاً جداً في حالتهم المعيشية ... حيث أنهم في هذه السنوات التي توالى فيها على البلاد الجفاف لم يتحصلوا على شيء من الزراعة التي هي موردهم الوحيد ...» [5].

وأيضاً بسبب الجفاف كان إنتاج محصولي الشعير والقمح ضئيلاً خلال سنة 1958م، ولا يمثل شيئاً إذا قيس بموسم العطاء (الصابة) حيث بلغ إنتاج محصول الشعير في سنة 1958م حوالي 65949 مرطة فقط، في حين كان محصول سنة 1957 حوالي 189597 مرطة [6]. وكذلك بالنسبة لمحصول القمح، حيث تناقصت كمياته إلى 26416 مرطة، في حين كان في سنة 1957م حوالي 34480 مرطة [7].

وترك انحباس الأمطار خلال شهر مارس سنة 1959م آثاراً سلبية، تمثلت في تناقص محاصيل الحبوب، وهذا ما يؤكده تقرير ضابط الإحصاء الزراعي للمقاطعتين الشمالية والشرقية، والذي جاء فيه: « لم تهطل

([1]) أرشيف بلدية زليتن: ملف الأرصاد الجوية، ملف رقم 25/ أ /1، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة، بخصوص معدلات سقوط الأمطار بتاريخ 1952 - 1968م .

([2]) أرشيف بلدية زليتن: ملف التقارير الشهرية، رقم الملف 18 / ب / 4، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المحافظة، بخصوص الحيوانات بتاريخ/ 4 /2/ 1969م .

([3]) مصطفى سالم الزرقاني: الحياة الاقتصادية في مدينة زليتن (1952 - 1969)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم زليتن، 2008 ــ 2009م، ص 73.

([4]) المرجع نفسه، ص 75.

([5]) أرشيف بلدية زلتين: دون اسم الملف، ملف رقم 2 / أ / 7 /ع، من أهالي مديرية الفواتير إلى كبير المتصرفين بالمحافظة، بخصوص الإعفاء من الضرائب، بتاريخ27 /9/ 1955م .

([6]) مصطفى سالم الزرقاني: مرجع سابق، ص 73.

([7]) المرجع نفسه، ص 75.

أمطار تستحق الذكر خلال هذا الشهر في هذه المنطقة بوجه عام، الأمر الذي سبب أثراً سيئاً في كثير من المناطق الزراعية بالمقاطعتين؛ لأن كثيراً من المزروعات وخاصة الحنطة والشعير المزروع مؤخراً أصابه العطش؛ وخاصة في الأراضي الطينية»[1].

وللسبب ذاته تناقصت كميات محصولي الشعير والقمح خلال سنة 1963م، وكان نقصاً حاداً في كميتهما هذا إن لم نقل إنها معدومة، ونستشف ذلك من خلال ما أوردته الإحصائيات الخاصة بقيمة الصادرات لتلك السنة، حيث لم تسجل أي كمية مصدرة من المحصولين [2]، مما تركت آثاراً في تراجع صادرات المدينة، مما أثر على مردودها المادي، وهذا بدوره انعكس سلبيا على الخزينة التي كانت تعاني من ضائقة مالية[3]، وأثر على الأوضاع الاقتصادية للمنطقة خلال هذه السنة وغيرها من سنوات الجفاف.

ومن الآثار السلبية للجفاف في القطاع الزراعي إتلاف ثمار أشجار النخيل والزيتون، وهما صنفان من الأصناف المهمة لقوت أهالي المدينة آنذاك، كما يعتبران مصدر رزق لهم.

للسبب نفسه تعرضت أشجار النخيل والزيتون إلى آثار مدمرة، وأصابها الضعف الشديد، ولاسيما أشجار الزيتون التي أصبحت حطباً وهي قائمة، وليس أدل على ذلك من الرسالة الموجهة من أهالي الفواتير إلى كبير المتصرفين بمصراتة بتاريخ 17 / 9 / 1955م والتي جاء فيها: « إن أشجار نخيل وزيتون أهل هذه الناحية أصبحت يابسة ولا غلة لها بسبب الجفاف؛ ولأن أشجار هذه الناحية إنتاجها وثمارها متوقفة على غزارة الأمطار وماء الأودية التي لم يسل منها الماء منذ عدة سنوات، فقد أصبحت يابسة ومعدومة الغلة كما هو معلوم وظاهر ... »[4].

وقد تكرر ذلك المشهد في كل سنوات الجفاف، حيث تقل الثمار والغلة، ويزداد الطلب عليها مع قلة العرض، فترتفع أسعارها التي تؤدي إلى ركود تجارتها، وتنخفض صادراتها، فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة المصدر من ثمار الزيتون خلال سنة 1954م إلى 261 ألف جنيه ليبي في حين بلغت في سنوات الخصب كما هو في سنة 1957م إلى حوالي 1,3000,000 جنيه ليبي[5]، وغيرها من النسب المتفاوتة في قيمة الصادرات خلال سنوات الجفاف وسنوات الخصب.

لم تقتصر آثار الجفاف السلبية على المحاصيل الزراعية فحسب، وإنما طال تأثيرها الثروة الحيوانية من حيث فقر المراعي، التي سببت في تناقص إنتاجها من اللحم واللبن والسمن والصوف، ومن حيث نفوقها فعلى سبيل المثال أدى جفاف سنة 1953م إلى إصابتها بالخمول والضعف ثم نفوق أعداد كثيرة منها على كافة أصنافها، حيث بلغ إجمالي ما نفق من ضأن وماعز وإبل وبقر حوالي 34644 رأس من جميع حيوانات مديريات المتصرفية وكما هي مبينة في الجدول الآتي:[6]

([1]) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملف نظارة الزراعة، ملف رقم 7/ ز/ 3/م، وثيقة غير مصنفة، مراسلة ضابط الإحصاء الزراعي بالمقاطعتين إلى رئيس قسم الإحصاء الزراعي بطرابلس، بخصوص الحالة الزراعية بالمنطقة ،بتاريخ 25/ 3/ 1959م .

([2]) وليد الهادي محمد معومة: الزراعة في محافظة مصراتة (مدينة زليتن أنموذجاً1952 -1969م)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم بالإسماعيلية، 2016 - 2017م، ص 124.

([3]) المختار الطاهر كرفاع: الحركة العمالية في ليبيا 1913- 1969م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000 ف، ص 195.

([4]) أرشيف بلدية زليتن: دون اسم الملف، ملف رقم 2/ أ/ 7/ ع، من أهالي مديرية الفواتير إلى كبير المتصرفين بالمحافظة، بخصوص الإعفاء من الضرائب، بتاريخ 27 / 9 / 1955م.

([5]) وليد الهادي محمد معومة: مرجع سابق، ص 117 .

([6]) أرشيف بلدية زلتين : ملف ضريبة الحيوان ملف رقم 2/ أ/ 7/ 1، وثيقة رقم 47، مراسلة من متصرف زليتن إلى كبير المتصرفين بالمحافظة، بتاريخ 25 / 2 / 1953م.

المديرية	ضأن	ماعز	إبل	بقر
الفواتير	9833	5961	276	88
الوسط	6932	1320	60	71
الجمعة	5767	4213	64	53
المجموع	22532	11494	406	212

ولكثرة ما نفق منها، وجفاف المراعي ببرية زليتن، ونقص الأعلاف، ولعدم قدرة الأهالي على توفير الغذاء لها، أجبر مالكوها على بيع أعداد كبيرة منها خارج أسواق المدينة بأبخس الأثمان قبل هلاكها هي الأخرى[1].

وكل ذلك كان له انعكاسات وآثار في تراجع الأوضاع الاقتصادية لسكان المدينة بشكل عام، ولمربي حيواناتها بشكل خاص باعتبارها مصدر رزق توفر لهم الغذاء والدخل، وتخفف من وطأة تردي أوضاعهم المعيشية، وتوفر سبل الحياة الكريمة لأغلب سكان مدينة زليتن، إلا إن كارثة النفوق، وقفت حائلا أمام المربين لتحقيق المكاسب، فهم بحاجة إلى سنوات لتعويض الخسائر الكبيرة التي حلت بهم[2].

وعليه يمكن القول بأن القطاع الحيواني في مدينة زليتن نال السواد الأعظم من الضرر جراء حدوث موجات الجفاف، ومن الأزمات الاقتصادية التي كان يعاني منها سكان مدينة زليتن خلال سنوات الجفاف هي النقص الحاد في مياه الشرب، حيث نضبت مياه العيون، ونفدت مياه الآبار التي كانت تتغذى من الأمطار، مما أثر على ارتفاع أسعار جلبها وخاصة من الأماكن البعيدة، وقد طالب أهالي المدينة في تلك السنوات الحكومة بحل ضائقة المدينة من المياه، وهذا ما تؤكده بعض المصادر من خلال زيارة وزير الزراعة لمدينة زليتن بتاريخ 7/ 8/ 1963م لتفقد شؤون وأحوال المتصرفية والاستماع إلى شكوى الأهالي بهذا القطاع، فكانت أولى مطالبهم جلب مياه الشرب للمدينة وحفر آبار ببرية زليتن[3].

إلا أنه من الواضح أن هذا الطلب لم يحظ بالقبول من قبل الحكومة، واستمرت مشكلة قلة المياه التي تفاقمت مع توالي سنوات الجفاف، وهذا ما نراه واضحاً من خلال تقارير المتصرف ومنها: التقرير المؤرخ في 31/ 10/ 1967م الذي كان نصه:« إن كمية مياه الشرب غير كافية لاستهلاك المواطنين منذ أكثر من سنة ونصف ولا زالت هذه المشكلة قائمة حتى كتابة هذا التقرير»[4].

وكذلك المؤرخ في 30/ 11/ 1967م أفاد أيضاً « تقاسي البلاد من نقص مياه الشرب مدة سنتين على أعين جميع المصالح الحكومية خاصة البلدية ينظرون جميعاً إلى هذه البلاد نظرة لا تجدي لها نفعا»[5].

ثانيا/ الجفاف وأثره على الحياة الاجتماعية:

كان لانحباس الأمطار خلال المواسم الزراعية آثار في ترك الأراضي الزراعية ببرية زليتن دون حرث، مما أدى ــ كما أسلفنا ــ إلى نقص المحاصيل كالشعير والقمح اللذان يعتمد عليهما الأهالي في قوتهم، وقلّ من يأتي بهما إلى أسواق المدينة، ومن دون شك سبب ذلك نقصاً في الغذاء اليومي لسكانها الأغنياء منهم

(1) مصطفى سالم الزريقاني: مرجع سابق ، ص 100 .
(2) مقابلة شفوية أجراها الباحث مع محمد منصور مفتاح الدهديه وهو من مواليد 1931م. وأجريت المقابلة معه في منزله الكائن بمحلة ماجر بتاريخ 28/ 1/ 2025 م.
(3) محمد إبراهيم الصاري: فصول من تاريخ زليتن، الجزء الأول، مكتبة دار بن احمودة للنشر والتوزيع، زليتن - ليبيا 2024م ص 19 .
(4) أرشيف بلدية زليتن: ملف الصحة العامة، رقم السجل 957، وثيقة غير مصنفة، تقرير المفتش الصحي إلى مراقب فرع الصحة للمحافظات الغربية، بشأن حالة المركز الصحي بالمدينة ومشكلة المياه بالمدينة، تاريخ 31/ 10/ 1967م.
(5) نفسه: رقم السجل 1055، وثيقة غير مصنفة، تقرير المفتش الصحي إلى مراقب فرع الصحة للمحافظات الغربية، بشأن حالة المركز الصحي بالمدينة ونقص مياه الشرب، بتاريخ 30/ 11/ 1967م .

والفقراء على حد سواء ودفعهم حتماً لاستنزاف مدخراتهم، وباتوا يواجهون صعوبة الحصول على ما يسد الرمق، وأصبح شبح خطر الجوع إليهم أقرب من طرفة عين، ولم يبق شيئًا يمكن الاعتماد عليه في غذائهم خلال تلك السنوات إلا تناول مادة اللاقبي[1]، التي تستخرج من لب شجرة النخيل، إلا أن عملية استخراجه لم تكن بالأمر البسيط وليس بمقدور كل أهالي المدينة القيام بها وإتقانها؛ نظراً لدقة هذه العملية وما تتطلبه من مجهود وخبرة كبيرة وصبر، وكانت تتم بطريقة حرفية من قبل أشخاص مختصين توارثوا هذه المهنة عن آبائهم وأجدادهم مقابل الحصول على عوائد مالية من صاحب الشجرة أو على نسبة من اللاقبي المستخرج، وعلى سبيل المثال كان من بين هؤلاء المحترفين في مدينة زليتن آنذاك الحاج عمر أحمد علي بن رابعة، حيث قام في سنة 1953 بحجامة ما يزيد عن 100 نخلة مقابل حصوله على ربع محصول اللاقبي المستخرج من كل نخلة[2]، وقد وفر به لسكان المنطقة نوعاً من الاكتفاء الغذائي في أحلك الظروف، ولم تستثن عائلات الحجامين من ذلك الاكتفاء لمنتوج اللاقبي، وخاصة خلال شهر رمضان وماله من قدرة على إطفاء ظمأ الصائمين، وما يدل على ذلك كان الحجَام المذكور في مساء كل يوم من أيام الشهر المبارك، يتسلق أشجار النخيل المثبت ملكيتها لجميع أفراد عائلة بن رابعة لحجامتها، و جمع محصول شراب اللاقبي وتجهيزه للاستهلاك العائلي، ولكنه لم يكن مشروباً للتحلية أو لتزين المائدة، وإنما كان أساس غذاء تلك العائلات ومعيشتها، مما جعل شيخ العائلة المذكورة وهو الشيخ الهادي بن رابعة يقف على الكمية المجمعة وتوزيعها بينهم حسب النصيب المذكور في تقسيم الفريضة الشرعية لكل عائلة من عوائل بن رابعة[3].

وبالرغم من أن اللاقبي لعب دوراً فعالاً وأساسيا في إنقاذ سكان المدينة من المجاعة المحققة، ووفر لهم بعض العناصر الغذائية التي تحتاجها أجسامهم، إلا أن تكرار تناوله بشكل يومي ولفترة طويلة سبب عواقب صحية وخيمة على السكان الذين عانت أجسامهم نقصاً في احتياجاتها إلى عشرات العناصر الغذائية الأخرى. وغاب عنها النظام الغذائي المتوازن خلال تلك السنوات التي أشرف فيها الناس وخاصة النساء والأطفال على الهلاك من سوء التغذية[4]، وهذا ما تؤكده إحدى الروايات التي أشارت إلى تناول اللاقبي ولا شيء سواه في سنة 1953م مما أدى إلى تدهور صحة إحدى النساء المرضعات من عائلة بن رابعة، فبسبب غياب الغذاء الصحي الكافي فقدت المكون الأساسي لنمو وحياة طفلها الرضيع، وهو حليب الأم، ولم يكن أمام أبوي ذلك الطفل الرضيع لتعويض ما فقده من الحليب إلا مشروب اللاقبي باعتباره الغذاء الوحيد المتوفر لديهم، غير أن ذلك الطفل لم يصبر صبر الذين يتناولونه على الدوام، فامتنع عن رضاعته، وأصبح خطر المجاعة يهدده، وخيمت المسكنة على أبويه، وبعد جهاد ومشقة تمكنوا أخيراً من توفير بضع حبات من التمر له، حيث نقعت في الماء ليشربها بديلاً عن الحليب، وكان ذلك الماء المنقع بنكهة التمر هو ما أنقذ حياة ذلك الطفل الجائع[5].

وهكذا هي سنوات الجفاف التي مرت على سكان مدينة زليتن، حيث فتكت بهم المرة تلو المرة، مما يطول شرحه، ويدلنا على ذلك ما في لسانهم من المرادفات الكثيرة المعبرة عن تلك السنوات ومنها: سنين الشر ـــ سنين الجرب ـــ سنين العازة ـــ السنين الغبراء، وغيرها[6].

([1]) مقابلة شفوية أجراها الباحث مع مفتاح محمد بن أحمد بن رابعة وهو من مواليد 1939م وأجريت المقابلة معه في منزله الكائن بمحلة ماجر بتاريخ 13/ 7/ 2023 م .

([2]) المصدر نفسه .

([3]) رواية الشيخ امحمد عبد السلام الوسيع، مصدر سابق، نفس التاريخ .

([4]) المصدر نفسه.

([5]) رواية مفتاح محمد بن امحمد بن رابعة، مصدر سابق، نفس التاريخ.

([6]) مقابلة شفوية أجراها الباحث مع الحاج هدية فرج محمد حسن الحامي وهو من مواليد 1933م وأجريت المقابلة معه في منزله الكائن بمحلة نعيمة بتاريخ 15/ 2/ 2023م .

إن تلك الحالة من البؤس التي سببها نقص الغذاء وانعدامه تزامنت مع كثرة فرض الضرائب، وهي مظهر آخر من مظاهر المشقة، التي خلقت عبئاً إضافيا على مزارعي هذه المنطقة لدرجة أنهم فضلوا الموت على الحياة، وهذا ما نراه واضحاً من خلال الشكوى التي تقدم بها أهالي مديرية الفواتير إلى المتصرف التي يصفون فيها سوء أحوالهم المعيشية ويطالبونه بإعفائهم من الضرائب العاجزين عن دفعها، وذلك بتاريخ 27/ 9/ 1955م والتي جاء فيها «... وحيث أن الحكومة الآن تطالب منهم بتخليص ضريبة الأشجار المذكورة، وهم في حالة عجز عن ذلك نرفع إليكم شكايتنا وشرح بعض حالتنا راجين من عدالة حكومتنا النظر في هذا الأمر، وفي حالة هذه الناحية وما آل إليه أمرهم بسبب توالي سنين الجفاف على أشجارهم وأراضيهم وإنصافهم بإسداء وتوفير المعونة لهم، وعلى الأمل بالعفو عن ضريبة الأشجار التي صيرتهم في حالة بوس وفقر وشقاء حتى يبدل الله الأحوال و يرحمنا برحمته... الذي أصبح بسببه شباب هذه الناحية البائسين في حالة من الفقر يفضلون فيها الموت على الحياة...»[1].

لم تقتصر أثار الجفاف السلبية على تدهور الأمن الغذائي للأهالي فحسب، وإنما التأثير الأكبر لسنوات الجفاف كان في تفاقم أزمة تدمر الدخل وسبل كسب العيش لسكان مدينة زليتن بشكل عام ولفلاحيها الذين تعتمد فلاحتهم على مياه الأمطار بشكل خاص، فهم من نزلت الفاقة ضيفاً ثقيلاً عليهم، أو جعلت حالتهم المعيشية سيئة وغير محتملة، ومصير الزراعة ووفرة المحاصيل في برية مدينتهم أصبحت رهناً للظروف المناخية[2] آنذاك، فلم يعد أمر الزراعة مجديا، وسُدّت جميع المنافذ بوجه هؤلاء الفلاحين، ومن ثم كانت الهجرة القسرية هي الخيار الوحيد أمامهم، وترك مدينتهم المنكوبة، والبحث عن مناطق بديلة تضمن لهم توفير لقمة العيش.

وكانت هجرتهم إلى المناطق الشرقية التي كانت أفضل حالاً وأكثر رخاءً، وشملت أعداداً كثيرة من جميع مديريات زليتن خلال سنوات الجفاف[3]، ولا يسع المقام هنا لذكر كل أسماء المهاجرين خلال سنوات الجفاف العديدة بل سنكتفي فقط بذكر من هاجر منهم خلال سنة 1954م على سبيل المثال لا الحصر من خلال روايات بعض الذين دونوا حوادث تلك الأيام :

ففي السنة المذكورة هاجر من أبناء المدينة ما يقارب من 80 رجلاً في رحلة واحدة، وأغلبهم كانوا بكامل أفراد أسرهم، وبعضهم الآخر بمفرده، نذكر منهم على سبيل المثال الحاج محمد محمد منصور الدهديه، ومفتاح محمد منصور الدهديه، وامحمد عمران الدهديه، والحاج محمد الشلابي الدهديه، وفرج أبو شقرة، وضو بن عمر، ومفتاح الفيل، وعمر أبو شقر، و أبو زيد نوفل، وعبد المجيد الجحش، وغيرهم[4]. ووفقاً للرواية صعد جميعهم على متن سيارة كبيرة تخصص عادة لنقل البضائع، وهى نوع ثرتي اكوترو، وكانت تكلفة الركوب على متنها جنيها لكل شخص في رحلة استغرقت نحو ثلاثة أيام للوصول إلى بنغازي، وعند وصولهم إلى المدينة منهم من عمل في قطاع البناء والتشييد والصيانة والحفر وغيرها من الأعمال اليومية بأجور تتراوح بين 20 قرشاً و 25 قرشاً يومياً[5].

ومنهم من فضل العمل في القطاع الزراعي بشكل دائم بمزاولة حرفتهم الرئيسية (الحرث والحصاد)، ومن بين هؤلاء على سبيل المثال الحاج محمد محمد منصور الدهديه ، وأخوه مفتاح محمد منصور الدهديه،

([1]) أرشيف بلدية زليتن، دون اسم الملف، ملف رقم 2/ أ/ 7/ ع، من أهالي مديرية الفواتير إلى كبير المتصرفين بالمحافظة ، بخصوص الإعفاء من الضرائب، بتاريخ 27/ 9/ 1955م .

([2]) عمران مختار القدار، مرجع سابق، ص 29 .

([3]) مقابلة شفوية أجراها الباحث مع الأستاذ منصور محمد الشيبة وهو من مواليد 1949م وأجريت المقابلة معه في منزله الكائن بمحلة السبعة بتاريخ 15 / 12 / 2024م .

([4]) راوية محمد منصور مفتاح الدهديه ، مصدر سابق، نفس التاريخ.

([5]) المصدر نفسه.

وأحمد عمران الدهديه، والحاج محمد الشلابي، حيث قاموا بحرث 17 صاعاً[1] من الشعير في ضواحي مدينة بنغازي، التي قدم أهلها معروفاً عظيما لجميع النازحين خلال فترة الجفاف والضيق فلم يمنعهم أحد من حراثة تلك الأراضي واستغلالها ودون أجر نقدي أو جزء من المحصول[2].

وبانتهاء عملية حصاد ذلك المحصول ودرسه، وتقسيم المنتوج بينهم منهم من رجع بنصيبه إلى مسقط رأسه كالحاج مفتاح منصور الدهديه ، الذي رجع بحوالي 40 مرطة شعير خلال ذلك الموسم[3].

أما بعضهم الآخر سواء من عمال القطاع الفلاحي أو عمال النشاطات الأخرى استقروا هناك حتى نهاية سنة 1956م، حيث نهاية الجفاف ثم رجعوا إلى مدينتهم زليتن، وهناك آخرون لم يرجعوا واستقر بهم الحال في الجهة الشرقية إلى يومنا هذا، ومنهم على سبيل المثال عائلة بشير إبشورة القدار، وعائلة علي البيدق من آل عوض، وغيرهما من العوائل[4].

ومما يجدر ذكره هنا أن هناك عائلات أخرى من مدينة زليتن آنذاك استعدت للنزوح والالتحاق بالعائلات التي سبقتها بالهجرة هروباً من الجفاف والفقر، والباحثة عن فرص عمل وحياة كريمة، إلا أن قلة وسائل النقل، ولاسيما السيارات المتهالكة كانت أهم العراقيل التي وقفت عائقاً أمام هذه العائلات[5]، حيث تشير إحدى الروايات الشفوية إلى أنه في السنة نفسها أي في سنة 1954م كان انتظار النازحين إلى بنغازي يطول عدة أيام، وهم بمحطة الانتظار الخاصة داخل مركز المدينة لتقلهم فيما بعد سيارة إيطالية نوع شكونطة المخصصة لنقل البضائع، فصعد على متنها عدد كبير من أبناء المدينة، ومنهم على سبيل المثال الشيخ أحمد عبد السلام الوسيع، ومنصور علي منصور أبو حجر، والحاج احمد محمد بن سهيل، وغيرهم، حيث تكدس هؤلاء مع من كان على متنها من المناطق الغربية الأخرى، ولكثرة الوقوف وتصليح أعطالها المتكررة استغرق زمن الوصول إلى بنغازي 15 يوما[6] وقد عانوا ما عانوه من التعب والمشقة ونقص الطعام والماء خلال هذه الرحلة الطويلة التي أجبرت غيرهم على التخلي عن فكرة النزوح حتى لو كلفهم أمر البقاء في مكانهم ثمن حياتهم.

ولم تكن المناطق البعيدة بالجهة الشرقية وحدها من الصعب الوصول إليها أمام الباحثين عن عمل؛ وإنما شمل حتى المناطق الأقرب منها بالجهة الغربية، حيث تشير رواية أخرى إلى المدعو عمر محمد جبران ابشينة وهو من سكان مديرية الجمعة، فبعد انتظار مدة عشرة أيام وهو متواجد في المكان المخصص بمنطقة السوق بمركز المدينة؛ لم يتحصل على سيارة تنقله إلى مكان وجهته الأولى بنغازي، ولم يعد أمامه إلا تغيير مكان وجهته إلى طرابلس، فانتظر أيضاً ثلاثة أيام أخرى حتى تحصل على سيارة نوع بيجو 303، كانت وجهتها طرابلس، فصعد على متنها مقابل أجرة ركوب 25 قرشاً[7] وكان ذلك في سنة 1954م، و بعد أيام من وصوله تحصل، على عمل في مجال البناء بمنطقة زاوية الدهماني نظير أجر ربع جنيه يومياً، وبعد عدة شهور تحصل على عمل في مجال مهنته وهو الغطس وصيد السمك، حيث عمل على متن إحدى قوارب الصيد مع الرايس الإيطالى المدعو لوبكايارة مقابل راتب شهري بلغ 3 جنيهات شهريا[8].

([1]) الصاع هو وحدة قياس تستخدم للأطعمة مثل الحبوب الجافة والتمور وصاع الشعير يعادل 4 كيلوجرامات من الشعير، للمزيد أنظر مصطفى سالم الزرقاني، مرجع سابق، ص 146.

([2]) مقابلة شفوية أجراها الباحث مع الشيخ عمر محمد احميميد عمر عبد الدائم وهو من مواليد 1936م وأجريت المقابلة معه في منزله الكائن بمحلة ماجر بتاريخ 29 / 12/ 2024م .

([3]) رواية محمد منصور مفتاح الدهديه ، مصدر سابق ، نفس التاريخ .

([4]) مقابلة شفوية أجراها الباحث مع عمر محمد جبران ابشينة وهو من مواليد 1930م وأجريت المقابلة معه في منزله الكائن بمحلة كعام بتاريخ 6 / 1 / 2025م .

([5]) المصدر نفسه .

([6]) رواية الشيخ امحمد عبد السلام الوسيع، مصدر سابق، نفس التاريخ.

([7]) رواية عمر محمد جبران ابشينة ، مصدر سابق، نفس التاريخ.

([8]) المصدر نفسه.

كما كانت لتعاقب سنوات الجفاف آثار واضحة في القطاع الحيواني من جانب التغذية، حيث سببت في تخفيض الرقعة الزراعية، وتقليل العشب وانحصار مناطق الرعي، التي أجبرت مربي الحيوانات على الرحيل بحيواناتهم عن ديارهم ومراعيهم الفقيرة إلى مراعي في مناطق أكثر رخاء ومناسبة لحيواناتهم، تضمن سلامتها من النفوق وتعطي اللحم وتذر الألبان ؛ فتوجهوا بها إلى المناطق الشرقية وخاصة مراعي الجبل الأخضر، إلا أن البعض من مربي المنطقة عند وصولهم إلى منطقة سرت أقاموا خيامهم واستقروا بحيواناتهم في تلك المراعي[1].

وتكرر ذلك المشهد في جفاف 1968م، ففي أواخر موسم هذه السنة وبداية سنة 1969م رجع المربون بحيواناتهم مرة أخرى إلى مراعي سرت وإلى أبعد من ذلك، فنقلوها إلى مراعي الجبل الأخضر ومراعي أخرى في الجهة الشرقية[2]، وهذا بدوره زاد من معاناة المربين من حيث التكاليف الباهظة لأجرة النقل والنفوق والإصابات التي تتعرض لها خلال عملية النقل إلى المناطق البعيدة، الأمر الذي يستلزم أياما لوصولها وهي مضغوطة بين عشرات الحيوانات، والرفس الذي يعرض قوائمها للكسور، وحتى التي تصل إلى هناك سليمة تكون غارقة في روثها منهكة تماماً[3]، وكل ذلك كان له أثر سلبي في تناقص أعدادها وارتفاع أسعارها، كما ارتفعت أثمان لحومها وألبانها وأصوافها ارتفاعاً أجهد الفقراء ومتوسطي الحال.

والجدير بالذكر هنا أن أغلب سكان مدينة زليتن كانوا خلال الأزمات والكوارث الطبيعة يتميزون بالتضامن الاجتماعي وإغاثة المسكين والفقير منهم، وخاصة في المناسبات والأعياد الدينية، وكان في مقدمة المحسنين أهل الخير والعائلات الميسورة والفقهاء الذين كانوا في سنوات الجفاف يدعون إلى إقامة صلوات الاستسقاء في مدينة زليتن، ففي سنة 1955م على سبيل المثال أقيمت صلاة الاستسقاء في منطقة ماجر بساحة أبولضلال بالقرب من المسجد المعروف بمسجد التير، وكذلك بساحة الغابة بمسجد صالح المضوي، وغيرها من ساحات مدينة زليتن[4].

ثالثاً/ دور الحكومة في مكافحة كارثة الجفاف:

من المعلوم أن تعاقب سنوات الجفاف تركت آثاراً اقتصادية واجتماعية بالغة، وخاصة على فقراء المدينة، الذين عجزوا عن توفير احتياجاتهم الأساسية، وأصبحوا مهددين بخطر المجاعة بعد نقص الحبوب ونفاد المدخر منها و ارتفاع أسعارها، وفي حقيقة الأمر لم تقف الحكومة في ولاية طرابلس مكتوفة الأيدي إزاء هذا الوضع، بل عملت جاهدةً لمساعدة المتضررين من كارثة الجفاف في متصرفية زليتن كغيرها من متصرفيات الولاية، وذلك لإخراجهم من الضائقة التي حلت بهم، وتوفير ما يلزم من الاحتياجات الضرورية[5].

وقد تنوعت جهود الحكومة في تقديم المساعدات للأسر المحتاجة وللفقراء خلال سنوات الجفاف، وقد تمثلت تلك الإعانات في توفير فرص عمل مؤقتة، وتقديم مساعدات مالية وعينية (دقيق - قمح - ملابس)[6]، وتوزيع بذور الشعير والأعلاف بأسعار مخفضة، وتأجيل وإلغاء بعض الضرائب، وتوفير مياه الشرب والري[7].

([1]) أرشيف بلدية زليتن، ملف التقرير الشهري السري لمتصرفية زليتن، رقم الملف 18 / ب / 1 / أ، من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة، بخصوص الجفاف وحالة الحيوانات، 25 / 11 / 1953 م.

([2]) مصطفى سالم الزريقاني، مرجع سابق، ص 22.

([3]) رواية محمد منصور مفتاح الدهديه، مصدر سابق، نفس التاريخ .

([4]) رواية الشيخ عمر محمد احميميد عمر عبد الدائم، مصدر سابق، نفس التاريخ .

([5]) عمران مختار القدار، مرجع سابق، ص 30 - 31 .

([6]) المرجع نفسه، ص 80 -81 .

([7]) مصطفى سالم الزريقاني، مرجع سابق، ص 65 .

ففي مجال توفير فرص العمل أو خلق بدائل دخل للأسر المتضررة من الجفاف، قامت الحكومة بتكليف شيوخ القبائل المرتبطين إدارياً بالمديريات بحصر كل العاطلين عن العمل، وتعيينهم ضمن مشاريع التشجير، التي تنفذها الدولة لتحريش الغابات الحكومية في مختلف مناطق الولاية، ومن بينها مدينة زليتن خلال مواسم الجفاف، حيث قاموا بتشجير مساحات واسعة من غاباتها وأراضيها الأميرية الجرداء، والعناية بها مقابل أجرة تصل إلى قنطار دقيق شهرياً لكل عامل منهم[1].

وفيما يتعلق بتقديم المساعدات المالية على فقراء المدينة، فهي كثيرة نذكر منها على سبيل المثال: ما جاء في رسالة مدير ناحية الوسط الموجهة إلى متصرف زليتن بتاريخ 24/ 8/ 1953م كان نصها: « إلى جناب متصرف زليتن نرفق إليكم مع هذا كشفاً يبين عدد عشرين فقيراً تابعين لقبائل هذه الناحية الذين وزعت عليهم ربع جنيه ليبي على كل فقير وذلك تبرعا من الحكومة المحلية »[2].

وبتاريخ 26/ 9/1953م وجه برقية أخرى مفادها توزيع مبلغ قدره 6 جنيهات ليبية على فقراء ناحية الوسط، والبالغ عددهم 60 فقيراً إحساناً من الحكومة المحلية[3].

والأمر نفسه فيما يخص المساعدات العينية، حيث قدمت الحكومة في سنة 1956م لسكان مدينة زليتن الذين عانوا من سنوات الجفاف حصصاً مجانية من مادة الدقيق على حوالي 4552 فقيراً في جميع المديريات[4].

وفي سنة 1957م وزعت 5 كيلوجرام من القمح لكل محتاج، والبالغ عددهم 2417 فقيراً وبلغ مجموع الكميات المجانية الموزعة من القمح حوالي 12085 كيلوجرام[5].

ولم تقتصر المساعدات العينية على الدقيق والقمح، وإنما شملت توزيع أقمشة على المتضررين من الجفاف، لاسيما الفقراء وتلاميذ المدارس، وهذا ما تؤكده إحدى مراسلات مدير ناحية الجمعة الموجهة إلى متصرف المدينة بتاريخ 23/ 2/1956م جاء في نصها: « وأرفق لكم في هذه الرسالة كشفاً لأسماء الفقراء وتلاميذ المدرسة، الذين وزعت عليهم الأقمشة، حيث بلغ عدد الأقمشة التي وزعت 500 كبار، 165 متوسطاً، 25 صغيراً، وبلغ مجموع الحمولة 750 قميصاً وزعت منها على أطفال المدرسة 81 قميصاً، والباقي على فقراء الناحية...»[6].

ومن المساعدات ــ التي قدمتها الحكومة للفلاحين المتضررين ــ توفير بذور القمح والشعير وأعلاف المواشي بأسعار منخفضة، ففي سنة 1960م استوردت كميات من الحبوب النقية، بلغت حوالي 2855 قنطاراً من القمح الصلب، وحوالي 2355 قنطاراً من القمح الطري، وحوالي 2500 قنطار شعيراً، وتم توزيعها على جميع مقاطعات الولاية[7]على أساس ظروفها من حيث الجفاف، وتم الإعلان عنها للراغبين من الفلاحين بتقديم طلباتهم إلى رئاسة المتصرفيات التابعين لها، علما بأن الدفع للشراء سيكون نقداً، وسعر القنطار للقمح الصلب 4.00 جنيهات فقط، وقنطار القمح الطري بـ 3.600 جنيهات فقط، وقنطار الشعير

([1]) رواية عمر محمد جبران ابشينة، مصدر سابق، نفس التاريخ.

(2) أرشيف بلدية زليتن، ملف المساعدات الحكومية، دون رقم الملف، وثيقة غير مصنفة، من مدير ناحية الوسط إلى متصرف زليتن، بخصوص توزيع مساعدات مالية لفقراء ناحية الوسط، بتاريخ 24/ 8/1953م.

(3) المصدر نفسه، وثيقة غير مصنفة، من مدير ناحية الوسط إلى متصرف زليتن، بخصوص توزيع مساعدات مالية لفقراء الوسط بتاريخ 26/ 9/1953م.

(4) المصدر نفسه، ملف مساعدة الأهالي المنكوبين بسبب الجفاف، رقم الملف 2/ ي 17/ ب/ 1، من متصرف زليتن إلى مديري نواحي زليتن، بخصوص توزيع المساعدات العينية المتمثلة في مادة الدقيق، سنة 1956م.

(5) أرشيف بلدية زليتن، ملف توزيع حبوب التموين المجاني، ملف رقم 2/ ي/ 17/ ب/1، وثيقة غير مصنفة، من متصرف زليتن إلى متصرفي نواحي زليتن، بخصوص توزيع كميات من القمح على فقراء المديريات، بتاريخ 16/ 9/1957م.

([6]) المصدر نفسه، ملف المساعدات الحكومية، ملف رقم 2/ ي/87، وثيقة رقم 28، كن مدير ناحية الجمعة إلى متصرف زليتن، بخصوص توزيع الأقمشة على الفقراء، بتاريخ 1956/2/23م.

([7]) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملف نظارة الزراعة، ملف رقم 5/ ج، وثيقة غير مصنفة، مراسلة من وزير الزراعة إلى المقاطعات ، بخصوص استيراد كميات من الحبوب، بتاريخ 30/ 10/ 1960م.

بـ 3.100 جنيهات فقط ، وسوف يتمكنون من سحب بذورهم من مخازن متصرفياتهم بعد دفع الثمن مباشرة[1].

ومع بداية السنة المذكورة قامت الحكومة بتوفير الأعلاف، وتوزيعها على المربين، حيث يتم توزيعها شهريا على أساس 10 كيلو لكل رأس من البقر والخيل، وحوالي 7 كيلو لكل رأس من الإبل، وحوالي 5 كيلو لكل رأس من الضأن، وحوالي 2 كيلو لكل رأس من المعز[2]، واستمرت في توزيع هذه النسبة حتى سنة 1962م، ثم خفضتها؛ لتصبح شهرياً 1 كيلو ونصف لكل رأس من جميع أصناف الحيوانات، وقد تم تعويض ذلك بجلب كميات من الخرطان وتوزيعها على المربين بأسعار مخفضة أيضاً، حيث بلغ ثمنه 1.40 جنيه للقنطار الواحد[3].

وفي السياق نفسه تم خلال سنة 1965م جلب 600 بالة من الخرطان لبيعها لمربي المواشي؛ لتعويض نقص جفاف المراعي، وفي هذه السنة أيضا تم توريد 10400 قنطار من الشعير؛ لبيعها لمربي حيوانات المدينة، فيما تناقصت هذه الكمية خلال سنة 1967م لتصل إلى 4000 قنطار فقط من شعير العلف المورد[4]، وغيرها من الكميات التي تم توريدها، وذلك لدعم الإنتاج الحيواني الذي يعد رافداً أساسياً لاستمرار الحياة في جميع مديريات المتصرفية .

لم يكن توزيع كميات البذور والأعلاف بأسعار مخفضة هو الخطوة الوحيدة التي قدمتها للفلاحين، بل قامت أيضاً خلال سنوات الجفاف بتوزيع كميات أخرى من البذور كسلف للفلاحين؛ لكي يتمكنوا من حراثة أرضهم، ثم ترجيع تلك البذور بعد موسم الحصاد لكل سنة، إلا أن حدة الجفاف لموسم 1954م وكذلك موسم 1955م جعلت الفلاحين لم يتحصلوا على أي كمية من الشعير المبذور في تلك المواسم،الأمر الذي دفع الحكومة أن تشفق على رعاياها، وتقرر تأجيل دفع سلفة بذور الشعير، وتبقى في ذمة الفلاحين حتى انتهاء موسم سنة 1956م[5]، وهذا ما تؤكده مراسلة مدير ناحية الوسط الموجهة إلى متصرف زليتن والمؤرخة في 21 / 10 / 1956م جاء فيها:« وأرفق إليكم في هذه الرسالة كشفاً موضحاً لكم فيه مشائخ القبائل الذين قاموا بترجيع حبوب السلفة، والباقي عليهم منها وأن هذا المقدار الذي استرجعه المشائخ هو يخص المديرية ومقداره خمسمائة وعشرون قنطاراً وإحدى وأربعون كيلو شعير، ولطلبكم منها حررته »[6].

وقد استفاد من هذه السلفة عدد كبير من الفلاحين، نذكر منهم على سبيل المثال عمر بن الحاج منصور من قبيلة البراهمة (الجمعة)، فقد تسلَم من شيخ قبيلته وهو السيد شعبان الجندي 40 كيلو من الشعير في سنة 1954م، وحوالي 60 كيلو في سنة 1955م[7] وغيرهم من الفلاحين الذين عجزوا عن توفير بذور الشعير خلال سنوات الجفاف وتحصلوا عليها من الحكومة كسلف.

وما يجدر ذكره هنا أن الحكومة نتيجة لمخاوفها من زيادة توالي سنوات الجفاف، وتفاقم الوضع، قامت في سنة 1957م ببناء مخازن لحفظ الحبوب التي تعلن عن شرائها في مواسم الإنتاج؛ لضمان حفظها من الآفات وتوزيعها في سنوات الجفاف بالدرجة الأولى، مع تحمل مصاريف جلب الحبوب إلى مخازنها،

([1]) المصدر نفسه.
([2]) وليد الهادي محمد معومة، مرجع سابق، ص 55.
([3]) مصطفى سالم الزريقاني، مرجع سابق، ص 95.
([4]) المصدر نفسه، ص 96.
([5]) أرشيف بلدية زليتن، ملف إحصائيات الضرائب الزراعية، ملف رقم 2/ م/ 1/، وثيقة غير مصنفة، من الحاج منصور حميدة أبوكيل إلى متصرف زليتن، بخصوص تأجيل دفع السلفة بذور الشعير بتاريخ 27/ 1/ 1956م.
([6]) المصدر نفسه، وثيقة رقم 98، من مدير ناحية الوسط إلى متصرف زليتن، بخصوص ترجيع سلفة بذور الشعير، بتاريخ 21/ 10/ 1956 م.
([7]) المصدر نفسه، وثيقة غير مصنفة، من عمر بن الحاج منصور من قبيلة البراهمة إلى متصرف زليتن، بخصوص كميات الشعير التي تم استلامها، بتاريخ 27/ 1/ 1956 م.

ناهيك عن تحمل الفرق بين سعر الشراء من المزارعين وسعر بيعها إلى الأفراد وإلى أصحاب المطاحن الموجودة في المتصرفية عندما تتوفر كميات فائضة في تلك المخازن[1].

وفيما يتعلق بدور الحكومة في إعفاء وتقليص الضرائب على الفلاحين المتضررين الذين كانت لهم دعوات ملحة لمحاولة إعفائهم من الضرائب المعتادة على الأشجار والحبوب بسبب ظروف الجفاف وعجزهم عن الدفع؛ لهذا اشتكى الفلاحون للحكومة، لاسيما الشكوى المقدمة من أهالي مديرية الفواتير بتاريخ 9/27/ 1955م، التي يطالبون فيها بإعفائهم من ضريبة الأشجار[2]، وقد أورد الباحث تفاصيل هذه الشكوى أثناء الحديث عن الجفاف وأثره على الحياة الاجتماعية.

إن الدعوات بضرورة تخفيف العبء الضريبي لم تقتصر على الفلاحين فقط، فقد أدرك المسئولون حجم هذه المشكلة، فمتصرف زليتن طالب في رسالته الموجهة إلى كبير متصرفي المقاطعة بتاريخ 5/5/ 1956م بتطبيق الحد الأدنى للتسعيرة التي ستجبى بموجبها هذه الضريبة عن سنة1956م وذلك نظراً لما يعانيه الفلاحون من الفائقة التي خلفتها سنوات الجفاف الماضية[3].

وقد استجابت الحكومة لطلبات الإعفاءات، سواء الجزئية أو الكاملة للفلاحين المتضررين لتحفيزهم على الاستمرار في عملهم، ففي سنة 1954م صدر أمر ولائي بإعفاء جميع الفلاحين في الولاية من دفع ضريبة العشر المعتادة على الحبوب[4]، كما تم إعفاؤهم منها أيضا خلال سنة 1956م، شرط أن يكون محصول الحبوب أقل من 200 مرطة لهذه السنة، وتلا ذلك عدة إعفاءات للمزارعين من ضريبة أعشار النخل للسنوات الممتدة من 1958م وإلى سنة 1961م[5]، وغيرها من الإعفاءات الأخرى التي منحتها الحكومة للمتضررين من الجفاف ؛ لكي تمكنهم من الحفاظ على الإنتاج الزراعي وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

بقي لنا أن نشير إلى دور الحكومة في التدابير التي اتخذتها خلال سنوات الجفاف لسد العجز في نقص المياه، والحد من تفاقم خطورتها داخل المدينة، وخاصة المياه التي تستعمل لري الحيوانات في نطاق البرية بزليتن، التي تعرض أغلبها للجفاف، ولضمان توفر المياه بتلك المناطق، اتخذت تدابير فعالة، تمثلت في حفر العديد من الآبار خلال سنة 1968م[6]، وقد تحملت تكاليف حفرها، حيث تم حفر خمسة آبار ضمن منطقة برية زليتن، وهي بئر في منطقة الجدارية، وآخر حفر في وادي ميمون، والثالث حفر في وادي زغيرف، والرابع في أم الجرفان، والخامس حفر في منطقة الكيمان، وقد سميت هذه الآبار على أسماء المناطق والأودية التي حفرت فيها، وكان لها الأثر البالغ في عملية ري الحيوانات، ولتلبية احتياجات الشرب، وخاصة بئري الجدارية والكيمان اللذين تم تركيب مضختين عليهما من قبل الحكومة[7]؛ لتسهم في تخفيف آثار الجفاف وضمان توفير المياه لفلاحي المدينة، وضمان توفر الإنتاج الزراعي.

([1]) أحمد إبراهيم الجهاني: الحبوب في الجمهورية العربية الليبية دارسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، القاهرة، 1974م، ص 223 - 224.

([2]) أرشيف بلدية زليتن، دون اسم الملف، ملف رقم 2/ أ/7/ع، من أهالي مديرية الفواتير إلى كبير المتصرفين بالمحافظة، بخصوص الإعفاء من الضرائب بتاريخ 9/27/ 1955م.

([3]) أرشيف بلدية زليتن، ملف المالية والضرائب، رقم الملف12/م/7، وثيقة رقم 53 من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية بخصوص تخفيض الضرائب عن سنة 1956م، بتاريخ 5/ 5/ 1956م.

([4]) مصطفى سالم الزريقاني، مرجع سابق، ص 174.

([5]) وليد الهادي محمد معومة، مرجع سابق، ص 138.

([6]) أرشيف بلدية زليتن، ملف التقارير الشهرية، ملف رقم 18/ب/1/ أ، من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة، بخصوص حفر الآبار، سنة 1968م.

([7]) مصطفى سالم الزريقاني، مرجع سابق، ص 98.

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1- أوضحت الدراسة بأن مدينة زليتن خلال العهد الملكي كانت من حين لآخر تتعرض لموجات جفاف، سببت في فقدان الكثير من الأهالي لثرواتهم الزراعية والحيوانية، التي هي مصدر رزقهم وحياتهم المعيشية.

2 - أبرزت هذه الدراسة مدى المشاكل التي كان يعانيها سكان المدينة، والمتمثلة في الشح الكبير الذي حدث في السلع الغذائية الأساسية، وارتفاع الأسعار وانتشار الفقر والبطالة بسبب سنوات الجفاف، بينما اكتفى هؤلاء السكان حينها بالدعاء والتضرع إلى الله عقب كل سنة من تلك السنوات.

3 - بينت الدراسة أن سكان مدينة زليتن كغيرهم من سكان الولاية خلال أوقات الجفاف قد لجأ أغلبهم إلى استهلاك أغذية لم يألفوها من قبل؛ بسبب قلة الغذاء، وأغلبها تفتقر إلى العناصر الغذائية التي يحتاجها الجسم.

4 - أكدت الدراسة على أن موجات الجفاف قد تسببت في تلف الغطاء النباتي بالمدينة، مما أضعف حالة الاستقرار بين السكان، فأدى إلى هجرة الكثير منهم إلى مناطق أخرى، وذلك لتوفير وتأمين مصدر الرزق المهم لحياتهم ومعاشهم.

5 - أوضحت هذه الدراسة الدور الذي لعبته الحكومة للتخفيف من كارثة الجفاف التي حلت بالمدينة، فقد أولت اهتماماً لتخفيف معاناة سكانها من جهة، ورفع مستوى الإنتاج الفلاحي بها من جهة أخرى.

كما أن هذه الدراسة المتواضعة تبقى محاولة لمعالجة جانب بسيط من جوانب تاريخ مدينة زليتن الاجتماعي والاقتصادي، ويبقى الأمل بظهور دراسات علمية متكاملة للبحث والدراسة في هذا المجال البالغ الأهمية من تاريخنا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً / الوثائق:

- **وثائق أرشيف بلدية زليتن :**

1 - ملف الأرصاد الجوية، ملف رقم 25 / أ / 1.
2 - ملف التقارير الشهرية، ملف رقم 18 / ب / 4.
3 - ملف التقرير الشهري السري لمتصرفية زليتن، رقم الملف 18 / ب / 1 / أ.
4 - ملف ضريبة الحيوان، رقم الملف 2 / أ / 7 / 1.
5 - ملف الصحة العامة، رقم السجل 957، تقرير المفتش الصحي.
6 - ملف الصحة العامة، رقم السجل 1055، تقرير المفتش الصحي.
7 - ملف المساعدات الحكومية، رقم الملف 2 / ي / 87.
8 - ملف المساعدات الحكومية، دون رقم الملف.
9 -ملف مساعدة الأهالي المنكوبين بسبب الجفاف رقم الملف 2/ ي / 7/ ب/ 1 .
10 -ملف توزيع الحبوب المجاني، ملف رقم 2 / ي / 7 / ب / 1.
11 - ملف إحصائيات الضرائب الزراعية، ملف رقم 2 / م / 1.
12 - ملف المالية والضرائب، ملف رقم 12 / م / 7.

- **وثائق المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي :**

1 - ملف نظارة الزراعة، ملف رقم 7 / ز / 3 / م.
2 - ملف نظارة الزراعة، فرع الإحصاء بالخمس، 17 / م.
3 - ملف نظارة الزراعة، فرع الإحصاء بالخمس، 5 / ج .

- **المقابلات الشخصية :**

وهي مقابلات أجراها الباحث مع أهالي زليتن وهم:

1 -مقابلة مع الشيخ امحمد عبد السلام الوسيع (مواليد سنة 1929م) بتاريخ 17 / 6 / 2023م.
2 - مقابلة مع محمد منصور مفتاح الدهديه (مواليد سنة 1931م) بتاريخ 28 / 1 / 1925م.
3 - مقابلة مع مفتاح محمد بن امحمد بن رابعة (مواليد 1939م) بتاريخ 13 / 7 / 2023م.
4 - مقابلة مع الحاج هدية فرج محمد حسن الحامي (مواليد 1933م) بتاريخ 15 / 9 / 2023م.
5 - مقابلة مع الأستاذ منصور محمد الشيبة (مواليد 1949م) بتاريخ 15 / 12 / 2024 م.
6 - مقابلة مع الشيخ عمر محمد احميمد عمر عبد الدائم (مواليد 1936م) بتاريخ 29 / 12 / 2024م.
7 - مقابلة مع عمر محمد جبران ابشينة (مواليد 1930م) بتاريخ 6 / 1 / 2015 م .

ثانياً/ المراجع:

- **الكتب:**

1 -الصاري، محمد ابراهيم: فصول من تاريخ زليتن - 1959 - 1969م، الجزء الأول، مكتبة دار بن احمودة للنشر والتوزيع - ليبيا، 2024م.
2 - كرفاع، المختار الطاهر: الحركة العمالية فى ليبيا 1943 - 1969م، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ، طرابلس، 2000 ف .

- **الرسائل العلمية غير المنشورة:**

1 - الجهاني، محمد ابراهيم: الحبوب في الجمهورية العربية الليبية دراسة تحليلية : رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، القاهرة، 1974 م.
2 - الزريقاني، مصطفى سالم: الحياة الاقتصادية في مدينة زليتن (1952 - 1969م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم زليتن، 2008 - 2009 م.
3 - القدار، عمران مختار: الأوضاع الاجتماعية والصحية في مدينة زليتن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم زليتن، 2007 - 2008م.
4 - معومة، وليد الهادي محمد: الزراعة في محافظة مصراتة، (مدينة زليتن أنموذجاً 1952 - 1969م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم بالإسماعيلية، 2016 – 2017م.